القرار ٢٤٢، وبهتت «لا» التفرد حين شرعت أطراف عربية بالتفاوض سراً وعلى انفراد من أجل تسوية، وأخيراً، غابت اللاءات الثلاث دفعة واحدة، حين ألزم الرئيس أنور السادات مصر بمعاهدات كامب ديفيد، ومضى إلى حد القبول بتطبيع العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية وفق شروط إسرائيل، بل فتح الباب أمام ما هو أخطر من هذا، وهو إمكانية تعاون مصر واسرائيل ضد عرب آخرين.

وكان البحث عن التسوية، في البداية، يجري، عموماً، على قاعدة أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وفق شعار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ويرافقه العمل للنهوض من كبوة هزيمة حزيران ١٩٦٧ بما يستلزمه النهوض من إعادة بناء القوة العسكرية المضروبة، وتكتيل القوى السياسية للنضال، وتوفير الأجواء وأشكال الدعم الملائمة لنمو حركة المقاومة الفلسطينية، وتمتين التعاون مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الأخرى، وتنشيط جهود المجموعات الدولية المعبرة عن مصالح شعوب العالم الثالث، وأخصها منظمة الوحدة الافريقية، ومجموعة الدول غير المنحازة. وفي ظل بحث عن التسوية هذا قوامه، صيغت المطالب العربية بالانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وضمان الحقوق المشروعة، المعترف بها وفق قرارات الأمم المتحدة، للشعب العربي الفلسطيني، وأهمها حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة، وذلك مقابل تنازل عربي وحيد هو اعتراف الدول العربية الباحثة عن تسوية بإسرائيل، دون أن يتوجب على منظمة التحرير أن تقدم مثل هذا الاعتراف.

إلا أن الأمر انتهى بما آل إليه الحال راهناً بما فيه المطالبات العربية لمنظمة التحرير بالاعتراف بإسرائيل كتعبير مسبق عن حسن النية، وأخصها المطالبة المصرية التي ترى أن على المنظمة أن تعترف بإسرائيل حتى يمكن التوصل إلى اتفاق للحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة ينطوي على أمل لاحق بدولة فلسطينية مستقلة أو بدولة أردنية ــ فلسطينية يحتفظ فيها الفلسطينيون باستقلالهم الذاتي.

ومع هذا التدرج، انفرط عقد التحالفات العربية، وتبدلت أشكال مجموعاته. وبعد التحالف المصري ــ السوري ــ الفلسطيني الذي بقي حتى عام ١٩٧٣ واسطة العقد في العمل العربي المشترك، وخلق ظروف شن حرب ١٩٧٣، والقاعدة التي تستند إليها المطالبة بالانسحاب الكامل وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، برز التحالف المصري ــ السعودي بعد الحرب ليقود العمل العربي المشترك، واحتدمت الخلافات بين سوريا والمنظمة من جهة ومصر من الجهة الأخرى. تم تمايز الموقفان المصري والسعودي عند نقطة التعاون المباشر مع إسرائيل عام ١٩٧٧؛ فمضى السادات في مبادرته المنفردة متوجهاً إلى إسرائيل، مع تشديد الاعتماد على الولايات المتحدة، فيما آثرت السعودية التمسك بالقناة الأميركية وحدها، ومع بروز هذا التحالف، أبعدت سوريا عن حلقة التأثير في العمل العربي المشترك، وهبط الاهتمام الفعلي بمصالح منظمة التحرير، وإن ظلت المجاملات تزجى لها وظل بمقدورها، برغم هذا، أن تمارس تأثيرها الخاص بها.

ومع هذا التدرج، أيضاً، مالت اتجاهات التعاون العربي مع المجموعات الدولية؛ فالتعاون مع الدول الاشتراكية، كاتجاه غالب مرتبط بإعدادات المجابهة مع إسرائيل،